مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية

توجهات السياسية الخارجية لدولة الكويت تجاه المنطقة العربية ودول الجوار الجعرافي

د. فيصل عيد سعد عوجان دغيم العراده

حاصل علي دكتوراه الفلسفة في الدراسات السياسية والاقتصادية– معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل– جامعة أسوان

ملخص

تحاول الدراسة تحليل السياسة الخارجية للكويت وعوامل استمرارها أو تغييرها، وهذا من خلال إيضاح دور دولة الكويت تجاه القضايا العربية والإقليمية من خلال إبراز دورها في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي وهذا على المستوي الإقليمي، إما على المستوي الدولي فسوف يتم إيضاح سلوكها التصويتي إزاء طرح هذه القضايا العربية والاقليمية على الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلي مجلس الأمن الدولي وذلك لتوضيح توجه دولة الكويت، وذلك لتقديم إمكانية للتنبؤ بسياسة الكويت الخارجية مستقبلاً.

كما تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء ودراسة توجهات ومحددات السياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه المنطقة العربية وبعض دول الجوار الجغرافي، ودور دولة الكويت وإبرازه في المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالمجال النقطي مثل الأوبك، خاصة بعد تنامي الحركة التجارية في الخليج العربي.

ويأتي الإطار المنهجي للدراسة في ضوء دراسة التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة الكويت من خلال دراسة البيانات الرسمية لدولة الكويت وتركيز الدراسة علي الدائرة الخليجية والدائرة العربية ودائرة الجوار الجغرافي.

مقدمة:

ارست كل من الكويت ومصر عدداً من المبادئ الأساسية بمناسبة رقابتها على دستورية القوانين المنظمة كان لها تأثير كبير في النظامين القانوني والسياسي في كل من البلدين.

(ISSN: 2536- 9555)

شكلت منطقة الخليج العربي وجنوب شبة الجزيرة العربية وصولا إلى البحر الأحمر موقعا استراتيجيا مهما في جميع الفترات والحقب التاريخية، وقد زادت أهمية تلك المنطقة من خلال كثرة الحركات التجارية والعسكرية النشطة في هذه المنطقة وأيضاً اكتشاف النفط الذي جعل من هذه المنطقة مصدراً رئيسياً لأحد أهم سلع القرن، مما أدي إلي تغير ترتيب الأولويات في أهمية المنطقة في استراتيجيات الدول الكبرى. فقد أضاف النفط أهمية إستراتيجية علاوة على الأهمية الجيبويولتيكية للمنطقة مما جعلها مسرحا للصراع والنفوذ من قبل الدول العظمي، الأمر الذي جعلها واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية بحكم المتغيرات الهائلة التي تموج بها والتي يحكمها الكثير من المعايير الإستراتيجية وحسابات المصالح الدولية.

تلك المنطقة التي اكتسبت أهميتها من واقع معطيات الموقع الجغرافي والوضع الاقتصادي والاستراتيجي، وقد شهدت المنطقة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين حربين مدمرتين واحتلال دولة كبري هي العراق خلال السنوات الأولي من القرن الحادي والعشرين. وهو ما آثار في الأذهان إشكالية أمن الخليج باعتباره الهاجس الذي يشغل بال قادة دول المنطقة والدول ذات المصالح من خارج النظام الخليجي لضمان سلامة المنطقة وتدفق النفط.

وهو ما جعل دولة الكويت تقوم بتقوية دورها وإبرازه في المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالمجال النفطي مثل الأوبك، الأوابك، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة في مجالات النفط والطاقة وذلك من خلال المشاركة الفعالة في اجتماعات ومؤتمرات أوبك الوزارية ولجان العمل التابعة لسكرتارية أوبك، ومجلس التعاون الخليجي، واتخاذ المواقف المناسبة لمصلحة الدول المنتجة للنفط بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص.

أهمية الدراسة

تهدف الدراسة إلى محاولة تحليل السياسة الخارجية للكويت وعوامل استمرارها أو تغييرها، وهذا من خلال إيضاح دور دولة الكويت تجاه القضايا العربية والإقليمية من خلال إبراز دورها في جامعة الدول العربية ومجلس التعاون

الخليجي وهذا على المستوي الإقليمي، إما على المستوي الدولي فسوف يتم إيضاح سلوكها التصويتي إزاء طرح هذه القضايا العربية والاقليمية على الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلي مجلس الأمن الدولي وذلك لتوضيح توجه دولة الكويت وهل هذا التوجه يتفق مع سلوكها الفعلي أم لا؟، وذلك لتقديم إمكانية للتنبؤ بسياسة الكويت الخارجية مستقبلاً.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء ودراسة توجهات ومحددات السياسة الخارجية لدولة الكويت تجاه المنطقة العربية وبعض دول الجوار الجغرافي، ودور دولة الكويت وإبرازه في المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالمجال النقطي مثل الأوبك، الأوابك بعد ظهور النفط وتنامي الحركة التجارية في الخليج العربي.

الإطار المنهجي

يتحدد الإطار المنهجي للدراسة في ضوء دراسة التوجهات الرئيسية للسياسة الخارجية لدولة الكويت من خلال دراسة البيانات الرسمية لدولة الكويت وتركيز الدراسة علي الدائرة الخليجية والدائرة العربية ودائرة الجوار الجغرافي

الدراسات السابقة

تشير عدة دراسات في سياق الموضوع وما يتعلق بالسياسة الخارجية لدولة الكويت، **وسبق ان تم تناوله كالتالي:**

١. بلقيس احمد عبدالله السومحي، السياسة الخارجية اليمنية تجاه دولة الكويت ١٩٩٠– ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

٢. شروق بدر ناصر الخالدي، الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات الوطنية الكويتية دراسة سياسية مقارنة في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ١٩٩١– ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(ISSN: 2536- 9555)

٣. عزت عبد الواحد سيد، أمن الخليج العربي في التسعينيات: دراسة للسياسات الأمنية لكل من السعودية والكويت والإمارات، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٤. منار جمال الدين الجندي، حقوق المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي (دراسة حالة دولة الكويت)-١٩٩١- ٢٠٠٤، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٥. نادية محمود محمد طاحون، النظام السياسي في دولة الكويت ١٩٦٣ ١٩٧٤ رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٦. هاني رضوان محمد، التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الكويت من- ١٩٩٨- ٢٠٠٧، رسالة ماجستير مسجلة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

المحددات الدولية لدولة الكويت

تقع دولة الكويت في الركن الشمالي الغربي للخليج العربي يحدها من الشمال والغرب العراق ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق الخليج العربي، وهي بذلك تقع بين دائرتي عرض ٢٨,٣٠ و٣٠,٠٦ شمالا، وبين خطي طول ٤٦,٣٠ و٤٩,٠٠ شرقا، أي أنها تقع ضمن الإقليم شبه المداري وتبلغ مساحة دولة الكويت الإجمالية حوالي ١٨٠٠٠كم.

تتميز دولة الكويت ببساطة تضاريسها، فهي عبارة عن صحراء متموجة، تتدرج بالارتفاع من الشرق من مستوى سطح البحر حيث شواطئ الخليج العربي، إلى الغرب والجنوب الغربي حيث يصل الارتفاع إلى ٣٠٠ متر في الركن الجنوبي الغربي.

وخريطة تضاريس دولة الكويت تنتشر بعض التلال الصغيرة مثل حافة جال الزور التي تطل على الساحل الشمالي لجون دولة الكويت ويصل ارتفاعها إلى ١٤٥ مترا، وتلال اللياح، وكراع المرو كما تنتشر الأودية والمنخفضات التي تعرف محليا باسم الخبرات وبعض الكثبان الرملية، ومن أهم الأودية وادي الباطن الذي يسير مع خط الحدود الغربية للبلاد، ومجموعة الشقاق التي تمتد في الشمال

الغربي للبلاد، أما الخبرات فتنتشر في جهات مختلفة، ومن أهمها خبرة الروضتين وأم العيش.

ونجد ان هناك بعدان رئيسيان لا يمكن الفصل بينهما في أي نظام سياسي، وهما البعد الداخلي الذي ينصرف إلى مجمل أهداف وتوجهات السياسة العامة للنظام القائم في كافة

المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، والبعد الخارجي الذي يبحث في مجمل الثوابت والركائز والأهداف التي يعمل النظام على تحقيقها في سياق علاقاته الدولية مع جميع مجالات ودوائر التحرك على مستوى السياسة الخارجية.

وتتوقف فاعلية السياسة الخارجية على مدى نجاحها في تعزيز أو الدفاع عن المصلحة الوطنية للدولة.. تلك المصلحة التي تشكلها عوامل تعد مؤشرًا لما ينبغي أن تكون عليه السياسة الخارجية الفاعلة لأية دولة من قبيل الشعور المشترك بالهوية الوطنية، وتحديد أصدقائها وأعدائها ومصالحها، وتطلعاتها والاختيار المنضبط للقائمين عليها، بحيث يتم اختيار أعضائها وتوظيفهم في الوقت والمكان المناسبين تبعًا لأهمية الدولة التي يعملون بها ووفقا لقدراتهم والمطلوب منهم.

وعلى مدار تاريخ دولة الكويت منذ استقلالها وحتى الآن ومرورا بما شهدته من أحداث وتطورات مست كيانها ووجودها كدولة، وتأثرت بها وأثرت فيها بصورة مباشرة؟ كان للسياسة الخارجية الكويتية طابعها المميز الخاص بها، والذي يتسم بالاستقلالية والنشاط والفاعلية وأيضا الإيجابية، وبصورة جعلت هذه الدولة الصغيرة في مساحتها والكبيرة بمواردها ورجالها عضوا فاعلاً في محيطها الدولي والإقليمي. ونجد ان الكويت عضو في جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٦١، وعضو مؤسس في منظمة التجارة العالمية من يناير ١٩٩٥.

وتعد الكويت أحد أهم منتجي ومصدري النفط في العالم، وهي عضو مؤسس في منظمة الدول المصدرة للبترول- أوبك في ١٩٦٠ وعضو مؤسس في منظمة

(ISSN: 2536- 9555)

أوابك في ١٩٦٨، وتمتلك خامس أكبر احتياطي نفطي في العالم[١] حيث يتواجد في أرضها ١٠% من احتياطي النفط بالعالم، ويمثل النفط والمنتجات النفطية ما يقرب من ٩٥ من عائدات التصدير و٨٠% من الإيرادات الحكومية. وهي تعتبر من أكثر البلدان المتقدمة في جامعة الدول العربية، وهي رابع أغنى بلد بالنسبة لدخل الفرد.

العلاقات مع انطلقت السياسة الخارجية في هذه الدوائر من هدف أساسي وهو دعم القوي الدولية الكبرى وتعميق التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي مع الدول الغربية بصفة عامة، ومما يلفت النظر أن علاقات الكويت علي هذا المستوي استمرت وحتي قبل الاستقلال بالتوازن والتزامن مع خط عدم الانحياز والتعامل مع الدول والشعوب الأخرى بما يخدم المصالح المشتركة دون التفريط بحق أحد الطرفين أو الإساءة لطرف ثالث، ولقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية حتى عام ١٩٩٠م بالمحافظة علي سياسة الحياد الايجابي والتوازن بين القوتين الشرقية والغربية.

وترفض الكويت في سياستها الخارجية أي تدخل أو تواجد أجنبي في منطقة الخليج سواء كان هذا التدخل عسكريا أو أي نوع اخر قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت من منطلق أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها وأمنها واستقرارها، وتؤكد الكويت رفضها إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة أو أي تكتل سياسي، وتعتمد على سياسة متوازنة بين التكتلات الأجنبية والتي تنطلق من مبدأ عدم الانحياز لأي معسكر، ويضيف ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح (ولاشك في أن الدول الكبرى لها مصالح وهي تنشد الفرقة والأذى لمنطقتنا وأن نوعا من التنسيق الجيد بين دول المنطقة شعوبا وحكومات سيبعد عنها مخاطر هذه الدول وأن التنسيق بين هذه الدول أصبح ضروريا وروح المسئولية تدفع بالكثيرين إلى إشباع جو التنسيق هذا وان إحساس هذه الدول بالخطر يتلاشى في حالة توافر تفاهم مشترك بينها لردع التهديدات والمخاطر)

[١] سي إن بي سي": الكويت الخامسة عالميا بالاحتياطي النقطي برصيد ١٠١.٥ مليار برميل– جريدة السياسة، نشر في ابريل ٢٠١١.

الخارجية وأكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ الصباح الأحمد الصباح (أن الكويت لا تؤمن بأي تحريات أو تكتلات في المنطقة ولا تؤيدها بأي شكل من الأشكال لأن الأحلاف تعود بالضرر علي المنطقة ولا تنسجم مع سياسة الكويت غير المنحازة والمعلنة)[٢].

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تعرب عن معارضتها الدائمة لمحاولات الدول الكبرى التدخل في شئون المنطقة ورفضها للتواجد الأجنبي بها، ولقد أدي الاحتلال العراقي الدولة الكويت إلى تغير المفاهيم السياسية الخارجية الكويتية ودول المنطقة في الخليج العربي وأصبح الوجود العسكري والأجنبي في المنطقة ضروريا نتيجة السياسات غير العقلانية والسلوكيات العدائية لكل من العراق وإيران سواء التهديدات بالعدوان أو الاحتلال العراقي لدولة الكويت، وأكد الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل علي تحرير دولة الكويت عن طريق العمل الدبلوماسي والعسكري تحديا كبيرا لدي دول مجلس التعاون الخليجي وتأكد علي أن المظلة الدولية عامل لأى استقرار في المنطقة.

وقد أثبت الاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت عدم جدوى قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي والتي أنشئت في عام ١٩٨٣م كذلك الترتيبات الأمنية الجماعية للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك في منع وقوع الاحتلال العراقي للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك، ولذلك اعتمدت الكويت بعد عملية التحرير علي جوانب عدة الوضع ترتيبات أمنية لحماية نفسها وخاصة من الخطر العراقي الذي بدأ يهدد الكويت قبل الاستقلال وبعده، كما اتجهت الكويت إلى وضع ترتيبات أمنية جديدة بجانب الترتيبات بين دول مجلس التعاون الخليجي أو دول إعلان دمشق وخاصة في ظل النظام الدولي الجديد، وهي المظلة الدولية واللجوء إلى القوي العظمي لحماية نفسها، وهنا نلاحظ تغيرا كبيرا في سياسة الكويت الخارجية قبل وقوع الاحتلال العراقي علي الكويت عام ١٩٩٠م عندما كانت الكويت تعارض الوجود الأجنبي في المنطقة ولكن بعد

[٢] عبدالله والعنزي، أمن الخليج العربي... دراسة في الأسباب والمعطيات"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٩٦ العند ٨٣، جامعة الكويت، الكويت.

(ISSN: 2536- 9555)

وقوع الاحتلال اتجهت الكويت إلى ضرورة التواجد الأجنبي في الخليج للوصول إلى الاستقرار وأمن دولة الكويت، ولهذا وقعت الكويت خمس اتفاقيات أمنية دفاعية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ووقعت الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر ١٩٩١م اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين مدتها عشر سنوات وتجدد بعد ذلك سنوياً، وقبل إلغاء هذه الاتفاقية يعطي إخطار قبلها لمدة سنه في عدم الرغبة في التجديد من أي من الطرفين، وبموجب هذه الاتفاقية يقوم البلدان بإجراء تدريبات للقوات المسلحة الكويتية وإجراء مناورات مشتركة وكما تم الاتفاق علي مشتريات حالة دفاعية وعلى تمركز معدات عسكرية مسبقاً في الكويت للاستفادة منها في أوقات الطوارئ وتوفير غطاء أمني للكويت وذلك لضمان عدم تعرضها للغزو[٣].

وقد وقعت الكويت اتفاقية أو مذكرة للتفاهم الأمني حول التعاون الدفاعي مع بريطانيا في ١١ فبراير ١٩٩٢م وتشمل التعاون الدفاعي وشراء الكويت لمعدات عسكرية بريطانية ومناورات مشتركة وتدريب، وفي ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢م وقع وزير الدفاع الكويتي والبريطاني اتفاقية مكملة لاتفاقية فبراير كما تم التوقيع على مذكره حول المشتريات الدفاعية، ووقعت الكويت اتفاقية ثالثة مع فرنسا في أكتوبر ١٩٩٣م بين وزيري الدفاع الكويتي والفرنسي علي اتفاقية للتعاون العسكري وتنظيم برتوكول لشراء الأسلحة والمعدات للجيش الكويتي، ووقعت الكويت اتفاقية مع روسيا الاتحادية الاتحاد السوفيتي (سابقا) بين وزيري الدفاع الكويتي والروسي في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٣م ومدتها عشر سنوات وبموجب هذه الاتفاقية تجري مناورات مشتركة بين البلدين وتشمل شراء الكويت معدات عسكرية من روسيا[٤] ولقد وقعت الكويت أيضاً اتفاقية دفاعية مع الصين في عام ١٩٩٥م، وهذه الاتفاقيات لا تشير إلي بقاء قوات بريطانية أو فرنسية أو روسية أو أجنبية في الأراضي

---

[٣] لؤي بكر الطيار "من الخليج العربي"، مركز البحوث والدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٩، بيروت، لبنان، ص ٩٧.

[٤] جمال على زهران الدور الروسي في توازن من الخليج العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٥ من القاهرة.٣

الكويتية ولكن يقتصر وجودها على إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية وهذه الاتفاقيات الأمنية تستطيع أن تمنع أي مغامرة جديدة ضد الكويت للسنوات القادمة ولكن مع تبدل المصالح والمعطيات والأوضاع ومصادر الخطر في المنطقة يمكن إبداء الرغبة في عدم تجديد هذه الاتفاقيات يصعب ذلك في ظل الظروف الحالية[٥].

وهناك العديد من الاتفاقيات قد وقعت بين الدول الكبرى ودول الخليج العربي مثل الاتفاقية التي وقعت بين المملكة المتحدة والبحرين في سبتمبر ١٩٩١م وفرنسا مع الإمارات العربية.

المتحدة في ١٩٩١م والولايات المتحدة الأمريكية مع قطر في يوليو ١٩٩٢م والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع اتفاقية للتدريب العسكري عمرها ٢٠ سنة كأساس قانوني للتعاون العسكري بين البلدين بدلا من أي مذكرات تفاهم بين البلدين بسبب معارضة السعودية أن تبدو محمية أمريكية، هذه الاتفاقيات ستظل عاملا مشجعا من قبل الدول الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي لتجديدها، ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج وخاصة في ظل وجود النفط الخليجي والذي يعد أهم عامل للطاقة لدول العالم والدول الصناعية وخاصة في السنوات المقبلة وسوف تزداد أهمية منطقة الخليج وذلك بسبب[٦]:

١. أن بعض الدول الصناعية الكبرى المنتجة للنفط مهددة بنضوب مخزونها النفطي خلال السنوات القادمة فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستهلك للنفط في العالم (١٧.٤) مليون/ يوم (تنتج منها ٨.٠١ مليون برميل عام (١٩٩٨م) نتبين أن العم الافتراضي لمخزونها النفطي في ظل الإنتاج الحالي يقدر ٧.٢ سنة فقط وكندا (٧.٦) سنة والمملكة المتحدة (٥.٤ سنة)

---

[٥] عبد الله العنزي.. "أمن الخليج العربي... دراسة في الأسباب والمعطيات" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية– العدد ٨٣. جامعة الكويت، الكويت ص ٢٦٣

[٦] زين الدين عبد المقصود عليمي، "الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية استراتيجية استشراقية"، مركز البحوث والدراسات الكويتية الكويت ٢٠٠١، ص ٢٧.

(ISSN: 2536- 9555)

ويعني هذا أن هذه الدول الثلاث سوف تعتمد تماما على الحصول علي كل احتياجاتها من النقط من الخارج مع مطلع عام ٢٠٠٥م أي أن السوق النفطي بحاجة إلى ضخ المزيد من النفط ابتداء من عام ٢٠٠٥م، بما يعادل على الأقل إنتاج هذه الدول الثلاث الذي يبلغ حوالي ١٢.٦ مليون برميل نفط يوم الأحداث التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك في سوق النفط العالمي.

٢. هناك مجموعة من الدول النقطية المهمة سوف ينضب مخزونها النفطي خلال الربع الأول من القرن الحالي ومنها: كومنولث الدول المستقلة حيث يقدر العمر الافتراضي لمخزونها النفطي بنحو ٢٢.٣ سنة فقط، الصين ٢٠.٥ سنة، قطر ٢٠ سنة، عمان ٢٣.٥ سنة، اندونيسيا ١٠.٤ سنة، الترويج ٩.٤ سنة، مصر ٩.٨ سنة ويعني هذا أن الدول المنتجة للنفط أو المصدرة له سوف تنضم بدورها إلي ركب الدول المستوردة باحتياجاتها النفطية.

٣. تطوير مصادر الطاقة البديلة وتنميتها ممثلة في الطاقة الشمسية والترويحية والحرارية الأرضية والهيدروجينية يسير بمعدلات بطيئة جداً، ومن ثم لن تكون هذه الطاقة البديلة قادرة في المستقبل المنتظر على منافسة مصادر الوقود الأحفوري وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي[٧]. وهذا يمثل بدوره ضغطا متزايدا على الدول النفطية ذات الاحتياطي الكبير ممثلة في دول الخليج العربي "المملكة العربية السعودية– العراق– الإمارات– الكويت– إيران" حيث تبلغ في المجموعة الدول الخليجية نحو ٦٦٠ مليار برميل أو ما يعادل ثلثي الاحتياطيات العالمية.

المحددات الإقليمية لدولة الكويت

تعتبر منطقة الخليج من أهم المناطق الإستراتيجية الحيوية في العالم حيث تحتوي علي أكبر مخزون مؤكد للنفط وتوفر أكثر من ٢٥% من احتياجات الطاقة

---

[٧] حسين عبد الله "النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطرق، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، ص١٠٢.

العالمية للنفط والغاز، كما ان هذه المنطقة من العالم العربي شهدت ولا تزال تشهد تجاذبا وصراعا بين بعض الدول الكبرى والإقليمية على تكثيف نفوذها فيها.

ويعد العامل الأمني من الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م فالنشأة التاريخية للمجلس مرت في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها امنيا وسياسيا وعسكريا، وتعود الأسباب التي دفعت الدول لإنشاء المجلس إلى سقوط نظام الشاة في إيران وقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م وما رافقها من آثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة واستمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية منذ عام ١٩٧١م ونشوب الحرب العراقية الإيرانية وما أسفرت عنه هذه الحرب من تداعيات على منطقة الخليج العربي[٨]. وقع وزراء خارجية قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة العربية وسلطنة عمان على وثيقة إعلان مجلس التعاون الخليجي في الرابع من فبراير ١٩٨١م في الرياض وتم التوقيع على النظام الأساسي في ٢٥ مايو ١٩٨١. في أول قمة للمجلس في أبو ظبي[٩].

ولهذا يعد مجلس التعاون الخليجي أحد أهم المحددات الإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية لدولة الكويت بل يعد أقرب الدوائر الى دولة الكويت ومصالحها القومية وامتدادها الجغرافي وفيها تبرز قضينا التكامل والأمن من الخليج كأبرز قضايا السياسة الخارجية الكويتية وهو الأمر الذي جعلها تتوجه بالدعوة الي تعاون أوثق داخل إطار مؤسسي بين الدول الخليجية الست لمواجهة المخاطر التي كانت تهدد المنطقة سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او العسكرية وبالتالي تتحرك جهود السياسة الخارجية الكويتية داخل الدائرة الخليجية علي مستويين:

---

[٨] عبدالله جمعة الحاج، "مجلس التعاون الخليجي القمة العربية العشرين، جامعة الكويت، الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٩٩٧٨٧، ص ٨٠.

[٩] الندوة العلمية الرابعة، دول مجلس التعاون الخليجي: وحده التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، المجلد الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣، ص ٧.

(ISSN: 2536- 9555)

الأول: داخل إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال المشاركة الفعالة للمسئولين الكويتيين في اجتماعات المجلس ومؤتمراته وتقدمهم بأوراق عمل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الثاني: تركز جهود الخارجية الكويتية نحو المملكة العربية السعودية بصفة خاصة باعتبارها

الأقرب جغرافيا للكويت وللقضايا الكويتية قديما وحاضرا والأكثر دفاعا وتمسكا بالأمن الوطني للكويت وسيادتها على أراضيها، وهو الأمر الذي ظهر خلال فترة الاحتلال العراقي لدولة الكويت في دعوي الكويت في جميع المحافل الدولية والإقليمية، وقد تجلي ذلك في عام ٢٠٠٠م عندما شهدت العلاقات بين البلدين منعطفا جديدا نتيجة حل الخلاف البحري والوصول الى صيغة نهائية للحدود البحرية والتي أنهت خلافا استمر ٣٤ عاماً[١٠].

وهكذا يتضح أثر البعد الخليجي على سياسة الكويت السياسية الخارجية وخاصة في مجال توحيد الرأي والتنسيق الدبلوماسي للقضايا العربية والإسلامية والدولية، ولقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دورا فعالا لتحرير دولة الكويت وحشد الرأي العام العربي والعالمي ضد الاحتلال العراقي لدولة الكويت من خلال إدانة الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل علي دعم الكويت ومساعدتها في جميع الإجراءات التي تتخذها لتحرير أراضيها، وشاركت دول مجلس التعاون الخليجي في قوات التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت وعملت على إكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت والترابط مع المملكة العربية السعودية[١١].

---

[١٠] مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. "اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية" مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ١٥، ٢٠٠٠، جامعة الكويت، دولة الكويت، من ١٤٥.

[١١] نايف علي عبيد مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦.

وقد أثمرت السياسية الخارجية الكويتية علي المستوي الخليجي موقفا جماعيا مؤكدا لقضايا الكويت، خاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل الخليجي مع العراق حيث كانت هناك أولوية كويتية واضحة بضرورة توحيد رأي المجلس حول الموقف في المسألة العراقية في جميع بيانات المجلس الصادرة عنه منذ تحرير دولة الكويت حتى الآن، وهي ضرورة انصياع العراق للقرارات الدولية ذات الصلة باحتلال الكويت واحترام سيادة الكويت وأمنها وبحدودها المعترف بها في قرار مجلس الأمن ٨٣٣ لسنة ١٩٩٣م والإفراج عن الأسري الكويتيين ورعايا الدول الأخرى وإعادة ممتلكاتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي كشرط لرفع العقوبات المفروضة عليها فضلا عن ضرورة التزامه باحترام حقوق دول الجوار والمحافظة على امن المنطقة، كما كان هناك موقف خليجي موحد فى مواجهة التهديدات العراقية للكويت خاصة بعد ما حشد العراق في عام ١٩٩٤م جيوشه بما يقارب ١٠٠ ألف جندي علي الحدود الكويتية العراقية محاولا تكرار أزمة الخليج الثانية وقد تجسد هذا الموقف الخليجي الموحد في مطالبة العراق أكثر من مرة بوقف هذه التهديدات، ولذلك تعد الدائرة الخليجية من أهم الدوائر المحددة لسياسة الكويت الخارجية[١٢].

- تكتسب الجهود الكويتية في الدائرة العربية أهمية خاصة نظرا لوجود عدد من القضايا المحلية والدولية التي تستلزم تلك الجهود لشرح موقف الكويت الحقيقي من قضية التضامن العربي ودعمها لعملية السلام إضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية بما يخدم المصالح الوطنية للطرفين، فهذه الدائرة هي دائرة الانتماء القومي للكويت والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعدا جغرافيا لدول الخليج، فالكويت منذ استقلالها وقبل هذه الفترة كانت الدولة الداعمة للقضايا العربية وخاصة المتمثلة في الصراع العربي.

[١٢] مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي "دراسة عن مجلس التعاون الخليجي وتسعة عشر عاما من المصير المشترك"، العدد ١٢، جامعة الكويت، الكويت.

(ISSN: 2536- 9555)

توجهات السياسية الخارجية لدولة الكويت تجاه المنطقة العربية ودول الجوار الجغرافي

تعتبر منطقة الخليج من أهم المناطق الاستراتيجية الحيوية في العالم حيث تحتوي على أكبر مخزون مؤكد للنفط وتوفر أكثر من ٢٥% من احتياجات الطاقة العالمية من النفط والغاز كما أن هذه المنطقة من العالم العربي شهدت ولا تزال تشهد تجاذباً وصراعاً بين القوي الكبرى والإقليمية على تكثيف نفوذها.

وتعمل السياسة الخارجية الكويتية وفق إستراتيجية منتظمة تقوم على انتهاج سياسات خارجية متوازنة، وتوثق العلاقات الكويتية الإقليمية والدولية سواء مع الدول او المنظمات. وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي في القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعقد الاتفاقيات والمشاركة في المحافل الدولية والإقليمية التي تساهم في تعزيز الأمن والسلام والاستقرار العالمي والتنمية المستدامة، وتحقق دولة الكويت صدق نواياها تجاه كافة الدول الصديقة من خلال المساعدات الاقتصادية التنموية التي تقدمها للدول النامية والإسلامية والعربية في إطار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية.

وفي هذا الإطار تقوم الحكومة بتفعيل كافة الأهداف التي تقوم بتوفير الدعم للأجهزة الوطنية التي تعمل في مجال السياسة الخارجية الكويتية، وتطوير أداؤها بما يدعم رؤية الدولة وأهدافها الإستراتيجية في مجال التنمية ويحقق أهدافها في تقوية أسس الاستقرار الإقليمي، وتشارك كل من وزارة الخارجية والصندوق الكويتي للتنمية في تنفيذ هذه الأنشطة.

فإن اختصاصات وزارة الخارجية تقوم بدعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين، والالتزام بالشرعية الدولية، والتعاون الإقليمي والدولي من خلال هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز وغيرها. هذا بالإضافة الي التعاون والمساهمة. مؤسسات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية.

- **سياسة دولة الكويت تجاه الجامعة العربية والدور الاقتصادي تجاه الدول النامية**

علي الرغم من صغر مساحة دولة الكويت، وقلة عدد سكانها، فقد قامت بدورا سياسيا بارزا عربيا ودوليا، فقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية بالانفتاح الشامل على الدول العربية مهما اختلفت وجهات نظرها وتضاربت آراؤها ونظمها السياسية. فلو نظرنا الى المادة الأولي من الدستور والتي تنص علي "الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة ولا يمكن المساس بسيادتها أو أراضيها، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية". ان ايمان دولة الكويت بوحدة المصير العربي قد جعلها تعمل في ظل جامعة الدول العربية للعمل علي بناء التضامن العربي ووحدة العرب، وتبعا لوجود مشاكل كثيرة في العالم العربي، وتأثيرها علي مسيرة النهضة، تعددت مساهمة دولة الكويت المادية والعسكرية الفعالة في تأكيد التضامن العربي، وتحقيق أهداف الأمة العربية، وقد قامت الكويت بتقديم الدعم المباشر وتقديم المساعدات المادية الضخمة لتمكين الفلسطينيين من مواصلة كفاحهم، ودعم دول المواجهة في الصعود أمام العدوان الإسرائيلي، وقد شاركت القوات الكويتية في حرب يونيو ١٩٦٧، وحرب الاستنزاف علي جبهة قناة السويس في مصر، ان طريق إرسال "لواء اليرموك" من الكويت الي ساحة القتال في مصر ليشارك الي جانب القوات العربية في معركة المصير العربي.

كذلك شاركت القوات الكويتية في حرب أكتوبر ١٩٧٣، كما أرسلت وحده عسكرية أخري من قواتها الي الجولان لمحاربة العدو مع القوات السورية أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وعندما توقفت الحرب عام ١٩٧٣ في أعقاب تدخل القوي الكبرى في الصراع العربي الإسرائيلي، وسعيها لتوجيه الصراع نحو المفاوضات للخروج من أزمة الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر عام ١٩٦٧ والقاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، لعبت الكويت دورا بارزا في المعركة الدبلوماسية، وقد استخدمت سلاح النفط مع بقية الدول الشقيقة المنتجة، بصورة فعالة للوصول الي الحق العربي وإقرار حق الشعب

(ISSN: 2536- 9555)

الفلسطيني في تقرير مصيره فبعد حرب يونيو ١٩٦٧، قررت الكويت وقف تصدير النقط الى الدول المساندة للكيان الصهيوني، ووضعت جميع شركات النفط العاملة في الكويت تحت إشراف دقيق للحكومة، كذلك شارك الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح في. مؤتمر القمة العربي الرابع للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم ١٩٦٧ وتم تدارس الموقف العربي ووضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان والدعم المالي للدول العربية المتضررة من حربها مع إسرائيل، وتزويدها بأحدث الأسلحة حتى تستطيع مواجهة العدو الصهيوني وكانت الكويت واحدة من ثلاث دول عربية هي ليبيا والمملكة العربية السعودية التي تكلفت بتقديم العون المالي لكل من سوريا ومصر والأردن[١٣].

وفي حرب أكتوبر ١٩٧٣ تم إيقاف تصدير النفط مع الدول العربية المصدرة للنفط للدول الداعمة للكيان الصهيوني مما أدي الي تحقيق نصر عربي وتأييد عالمي للقضية العربية، كما شارك الوفد الكويتي الذي يرأسه الشيخ صباح السالم الصباح أيضاً في الرباط عام ١٩٧٤.

الملوك والرؤساء العرب لدعم الدول المتضررة جراء حروبها مع إسرائيل وتأكيد مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها لأول مرة كممثلات شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني.

ومن هنا نري ان سياسة الكويت ارتكزت على تحقيق التضامن العربي، وإزالة الفرقة والتمزق بين الدول العربية، والعمل على حل الخلافات عن طريق الدبلوماسية السياسية، ونجد ان الكويت باستقلال كل من الدول العربية الشقيقة: البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وبانضمام كل منها الي جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأبدت الكويت استعدادها الدائم لتقديم العون لكل من هذه الدول الشقيقة وتوثيق العلاقات معها في كافة المجالات.

[١٣] النجي المضيان الكويت الخارجية خلال الفترة–١٩٦١–١٩٧٣، الكويت، وزارة الخارجية الكويتية، إدارة ٢٠١٠، ص ٣٠.

وقد أشادت جامعة الدول العربية بدور دولة الكويت في دعم منظومة العمل العربي المشترك ونصرة قضايا الأمة العربية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية وفي مقدمها القضية الفلسطينية.

بدأ الصندوق الكويتي عملياته برأس مال لا يتعدى ٥٠ مليون دينار كويتي، وكان أول فرض يقدمه لدولة عربية هي جمهورية السودان وخصص للمساعدة في إنشاء خط السكك الحديدية بجمهورية السودان بعد ٥ سنوات من استقلالها[١٤] استمرت مسيرة الصندوق منذ ذلك الحين مقتصرة على تقديم القروض والمساعدات للدول العربية، وتوالت جهوده عبر المساهمة في إحياء وادى مجرة فى تونس ووادى اليرموك في الأردن وتطوير قناة السويس فى مصر، وإنشاء السدود فى اليمن وتأسيس محطات الكهرباء في العراق، وفى شهر يوليو ١٩٧٤م توسع الصندوق فى نشاطه فشمل بجهوده الدول العربية والدول النامية الأخرى، وتوسعت عمليات الصندوق الكبرى لتشمل أفاقا آسيوية وأفريقية في الهند وماليزيا وبتسوانا. وزاد رأس المال من ٢٠٠ مليون دينار كويتى إلى ١٠٠٠ مليون دينار زادت فى عام ١٩٨١ إلى ٢٠٠٠ دينار كويتي. ورغم العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠، إلا أن الصندوق واصل جهوده متحديا الغزو والدمار، فقام بنقل عملياته إلى لندن، حيث قام بتقديم ١١ قرضاً للدول النامية فى هذا العام بلغت قيمتها ١١٦.٨ دولار أمريكي. ثم عاد ليستكمل دوره الحضاري من الكويت إلى العالم بعد حرب تحرير الكويت وزوال العدوان الغاشم.

- **سياسة دولة الكويت في مجلس التعاون الخليجي**

إن فكرة إنشاء اتحاد سياسي واندماجي لدول الخليج العربي يعمل على توحيد السياسة الخارجية والدفاع– لم تكن فكرة حديثة؛ بل ولدت الرغبة بذلك بعد الانسحاب البريطاني من دول الخليج العربي، وقد كانت الفكرة أكثر تطورًا إلى حد إقامة حكومة اتحادية يُعترف بها دولياً لكن الكثير من الصعوبات واجهت هذه الفكرة؛ ذلك أن بعض هذه الدول كان حديث العهد بالاستقلال، وما زالت تأثيرات

(14) www.http://www.your.com/story/2011/1/13

(ISSN: 2536- 9555)

الاحتلال تعرقل خطواتها، الأمر الذي جعل مسألة صياغة دستور لهذا الاتحاد في غاية الصعوبة والتعقيد.

ومع بداية السبعينات من القرن العشرين حاولت كل من السعودية والكويت تذليل الصعوبات التي أعاقت الاتحاد وإزالتها، لكن لم يكن ذلك كافيًا. لقد شكل اتحاد الإمارات السبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١م نواة وأرضية خصبة؛ لتكوين مجتمع خليجي عربي[١٥].

موحد من هنا كانت المبادرة الأولى من قبل دولة الكويت في بلورة فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتوصل إلى إستراتيجية خليجية مشتركة لمواجهة الظروف والمعطيات الحرجة التي تحيط بمنطقة الخليج، وقد ترجم أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح في مايو ١٩٧٦م هذه الفكرة إلى واقع عندما قام بجولته الخليجية و التي زار فيها دول الخليج الخمس، حاملاً إليها فكرة إيجاد صيغة تجمع بين دول الخليج العربية في تنظيم إقليمي ينسق شئونها، وتتعاون فيما بينها لمواجهة الأخطار التي تحدق بها.

في عام ١٩٧٦ وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح (ولي عهد الكويت ورئيس الوزراء) دعوة إلى قيام وحدة خليجية تهدف إلى تحقيق التعاون في جميع المجالات ومن ثم صدرت دعوات لوحدة الخليج أطلقها حينذاك الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ليكون اللقاء بعد ذلك بين دول المجلس على هامش القمة العربية في الأردن عام ١٩٨٠م وبتكليف وتوجيه من الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، قام الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح– وزير الخارجية انذاك في ديسمبر ١٩٨٠ م بزيارة الأشقاء في دول الخليج العربية.

في عام ١٩٧٨ وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح (ولي عهد الكويت ورئيس الوزراء) دعوة إلى قيام وحدة خليجية تهدف إلى تحقيق التعاون في جميع المجالات ومن ثم صدرت دعوات لوحدة الخليج أطلقها حينذاك الشيخ زايد بن

[١٥] كتب مجلس التعاون لدول الخليج العربي قضايا الراهن وأسئلة المستقبل مجموعة مؤلفين– بيروت– مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.

سلطان آل نهيان ليكون اللقاء بعد ذلك بين دول المجلس على هامش القمة العربية في الأردن عام ١٩٨٠م. وبتكليف وتوجيه من الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد، قام الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح- وزير الخارجية أنذاك في ديسمبر ١٩٨٠م بزيارة الأشقاء في دول الخليج العربية، وذلك لعرض التصور الكويتي للمجالات السياسية والاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية، والتي جاءت في إطار إستراتيجية مشتركة وشاملة، وجدت تجاوباً من دول الخليج العربية الخمس كافة. وعلى هامش مؤتمر القمة الإسلامي الثالث- الطائف في يناير ١٩٨١م، اتفق زعماء الدول الخليجية على عقد مؤتمر لوزراء الخارجية في العاصمة الرياض في فبراير ١٩٨١ لمناقشة المشروع الكويتي حول التعاون الخليجي، وقد انتهى لقاء الرياض بالاتفاق على إنشاء مجلس تعاون بين الدول العربية الخليجية الست، وفي مارس من نفس العام عقد وزراء الخارجية جولة جديدة من المباحثات في مسقط تم فيها وضع ورقة عمل موحدة، والاتفاق على الهيكل التنظيمي للمجلس، ووضع مشروع النظام الأساسي. وتأتي قمة أبو ظبي لزعماء دول الخليج العربية في مايو ١٩٨١م ليوقع قادة الخليج بشكل نهائي على النظام الأساسي للمجلس، ويصبح نافذا من تاريخ توقيعه، وتعيين السيد عبدالله يعقوب بشارة من الكويت أميناً عاماً، وتحديد مدينة الرياض مقراً للمجلس، واعتبار قمة أبو قلبي مؤتمراً تأسيسياً، والتأكيد على يوم ٢٥ مايو ١٩٨١، وهو يوم ميلاد المجلس، يوماً رسميا وتحولاً تاريخياً في حياة مواطني دول المجلس، لتتوالى بعدها اللقاءات الخليجية في رحاب دولة عضو وبدعوة منها، للتداول في الشأن الخليجي، وما يطرأ من مستجدات على الساحة الخليجية.

وبدأت الخطوات التنفيذية لتحقيق فكرة الوحدة والاندماج في أعقاب القمة الخليجية التي عقدت على هامش القمة الإسلامية في الطائف حيث تم الاتفاق الميداني على قيام المجلس بناء على مشاركة الدول الست. تبع ذلك سلسلة من اللقاءات والاجتماعات التحضيرية، إلى أن كان لقاء وزراء الخارجية لدول الخليج الست في ٤ فبراير ١٩٨١م؛ ليوقعوا على ما يسمى وثيقة إعلان قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

(ISSN: 2536- 9555)

مجلس التعاون الخليجي:

مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي هو منظمة إقليمية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية[١٦].

وقد حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المانية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص.

المجلس الأعلى:

هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي الأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويعين الأمين العام ويجوز عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتأييد عضو آخر. وفي قمة أبو ظبي لعام ١٩٩٨ قرر المجلس الأعلى عقد لقاء تشاوري فيما بين القمتين السابقة واللاحقة. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذا حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر

[١٦] موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون.

قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت. هيئة تسوية المنازعات تتبع المجلس الأعلى هيئة تسوية المنازعات التي يشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف النظام الأساسي.

المجلس الوزاري يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو أخر، ويعتبر انعقاده صحيحاً إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى اقتراح السياسات ووضع التوصيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته.

الأمانة العامة

تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري والتحضير للاجتماعات وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

نتائج الدراسة

منذ فترات مبكرة حرصت على تقديم مساهمات مباشرة مهمة من احتياطها إلى دول المواجهة العربية سورية والعراق والأردن ومصر، وإلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقد بلغ مجموع القروض المقدمة من هذا الاحتياطي إلى الدول العربية بين ١٩٥٨ و١٩٦٥ فقط ما يناهز ١١٩.٨ مليون دينار كويتي، بالشكل

(ISSN: 2536- 9555)

الذي سمح بتطوير الترسانة العسكرية العربية عقب الحروب العربية– الإسرائيلية؛ هذا بالإضافة إلى المساهمة الفعالة في إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية (مدارس وجامعات وبناء الطرق والسدود في مختلف هذه البلدان). وكما هو الشأن بالنسبة للعديد من دول الخليج العربية أو الدول الصغرى الأخرى شكل الأمن والاستقرار قضية أولوية ضمن أهداف سياسة الدولة، وبخاصة في أجواء المأزق الذي يعرفه العمل الإقليمي العربي من خلال الجامعة العربية وتزايد تهافت بعض القوى الدولية الكبرى على خيرات المنطقة وتصاعد مجموعة من الأزمات الصراع العربي الإسرائيلي الملف النووي الإيراني، الأوضاع في العراق.

وقد كان لدخول القوات العراقية إلى الكويت وتزامن ذلك مع انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، أثر في تنامي مطالب داخلية في منطقة الخليج باتجاه نهج إصلاحات كفيلة بمشاركة سياسية أوسع وهو ما استجابت له العديد من دول المنطقة بشكل متفاوت. وإذا كان هذا حال بعض الدول "النفطية" في منطقة الخليج؛ فإن دولة الكويت ومباشرة بعد استقلالها اختارت اعتماد دولة المؤسسات؛ حيث تم انتخاب مجلس تأسيسي من أجل وضع دستور للبلاد، وبالفعل ففي الحادي عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢ صدر دستور دولة الكويت.

أهداف السياسة الكويتية الخارجية:

١. حماية المصالح والقيم العربية والإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول
٢. حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها العربية والإسلامية وقضايا الأمة الإسلامية بوجه عام.
٣. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة انسانية على الدول والشعوب العربية والاسلامية ومن ثم دول العالم الفقيرة.

٤. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية، واتخاذ جانب المعتدي عليه وتأييده في موقفه الدفع الظلم عنه.
٥. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.

يتضح لنا ان وسائل السياسة الكويتية الخارجية هي:

الوسيلة الاقتصادية: لعبت الكويت من خلالها دور الدولة التي تمنح المساعدات للدول المختلفة بداية في الجوار منذ الخمسينيات والستينيات صندوق الكويتي)، ثم توسعت في الستينيات لتشمل الدول العربية، ثم الإسلامية في السبعينيات، إلى أن تشمل دول العالم الداعمة لقضية الكويت وقت الاحتلال في التسعينيات.

الوسيلة السياسية: من منطلق أن الكويت مجتمع لا يحب أن يراه تخلخلا في الاستقرار سواء في منطقته الاقليمية او في دائرته الداخلية، لان ذلك يؤثر سلبا على النظام السياسي.

انطلقت الكويت لتحقيق ذلك من خلال ما تملكه من قوة أدبية، فالنظام السياسي في الكويت ليس ملكي مطلق، بل إن نظامها متطور إذ أن الانتخابات جرت منذ أول يوم للاستقلال.

الوسيلة العسكرية: لعبت أزمة الصامتة دورا في جعل الكويت تهتم لقوتها العسكرية نسبيا، لكن أهم حدث جعل الكويت تحاول تطوير ترسانتها العسكرية هو الغزو العراقي الغاشم لها.

(ISSN: 2536- 9555)

قائمة المراجع

١. سي إن بي سي: الكويت الخامسة عالميا بالاحتياطي النقطي برصيد ١٠١.٥ مليار برميل– جريدة السياسة، نشر في ابريل ٢٠١١.

٢. جمال على زهران: الدور الروسي في توازن من الخليج العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٢ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٥.

٣. عبد الله العنزي: أمن الخليج العربي دراسة في الأسباب والمعطيات، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية– العدد ٨٣. جامعة الكويت.

٤. لؤي بكر الطيار: من الخليج العربي، مركز البحوث والدراسات العربي الأوروبي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

٥. زين الدين عبد المقصود عليمي: الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية استراتيجية استشراقية، مركز البحوث والدراسات الكويتية الكويت ٢٠٠١.

٦. حسين عبد الله: النفط العربي خلال المستقبل المنظور– معالم محورية على الطرق، الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الثانية، ١٩٩٨.

٧. نايف علي عبيد: مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.

٨. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية: سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي "دراسة عن مجلس التعاون الخليجي وتسعة عشر عاما من المصير المشترك"، العدد ١٢، جامعة الكويت، الكويت.

٩. عبدالله جمعة الحاج: مجلس التعاون الخليجي القمة العربية العشرين، جامعة الكويت، الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٨٧، ١٩٩٧م.

١٠. الندوة العلمية الرابعة دول مجلس التعاون الخليجي: وحده التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، المجلد الثاني، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣.

١١.النجي المضيان: الكويت الخارجية خلال الفترة–١٩٦١–١٩٧٣، الكويت، وزارة الخارجية الكويتية، ٢٠١٠.